

## الفساد الإداري والمالي وأثره على أنشطة الدولة السياسية والاقتصادية والاجتماعية

سلوى حسن ردام

مستشار قانوني مساعد

في وزارة التربية العراقية المديرية العامة للعلاقات الثقافية

Hassansalwa794@gmail.com

الملخص:

إن الفساد الإداري آفة متنامية في جميع الدول لتأثيرها السلبي المباشر في تنمية المجتمعات والحد من تطورها كما أنها أصبحت ظاهرة ذات جوانب اجتماعية واقتصادية وسياسية لا يتطلب مكافحتها تضافر جهود مؤسسات الدولة الواحدة فحسب بل لابد من ضرورة تعاون الدول، واصبح الفساد ظاهرة عالمية يهدد أمن الدول وظهرت الانقسامات تتضاعف في الدول التي ينتشر فيها الفساد بمختلف مظاهره وأنواعه ، حيث كشفت الدراسة بان الإجراءات المتخذة من قبل الحكومات والدول بتشريعاته وقوانينها غير كافية من غير تعاون دولي للقضاء على جرائم الفساد.

الكلمات المفتاحية: (الفساد الاداري والمالي، الاثر، أنشطة الدولة).

**Administrative and financial corruption and its impact on state  
activities political, economic and social**

**Salwa Hassan Raddam**

**Assistant Legal Counsel**

**In the Iraqi Ministry of Education, the General Directorate of  
Cultural Relations**

**Abstract:**

Administrative corruption is a growing scourge in all countries due to its direct negative impact on the development of societies and limiting their development. It has also become a phenomenon with social, economic and political aspects. Its combat does not require the concerted efforts of the institutions of one state only, but rather the necessity of cooperation by states. Corruption has become a global phenomenon that threatens the security of

states. Divisions multiply in countries where corruption in its various manifestations and types is widespread, as the study revealed that the measures taken by governments and countries with their legislation and laws are insufficient without international cooperation to eliminate corruption crimes.

Key words: (administrative and financial corruption, impact, state activities).

## المقدمة:

تعد ظاهرة الفساد الإداري من أهم المواضيع ، لما له من تأثير في تكوين هيكليّة المجتمع وإقامة الدولة القانونية ، ولما له من جذور تاريخية قديمة استأصلت في تكوين العادات والتقاليد التي أثرت بشكل مباشر على الدول المتقدمة منها والنامية ، وانتشر في كل النظم السياسية الديمقراطية ، والاشتراكية والدكتاتورية ، والفساد يؤدي إلى عرقلة النمو الاقتصادي ويعوق التنمية والبنى التحتية ويحد من التطور الاجتماعي والاقتصادي والسياسي ، الذي يؤدي في زيادة حدة الفقر وعدم الاستقرار المالي و السياسي والاقتصادي والاجتماعي . (١)

وظاهرة الفساد الإداري والمالي من الظواهر الخطيرة التي تواجه البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء واثرت بشكل مباشر على الدول النامية حيث أخذت في تدمير مجتمعاتها وأحدثت شلل في عملية البناء والتنمية التي ادت الى تدمير الاقتصاد والسيولة المالية وإحداث عجز كلي على مواجهة الاعمار والتنمية . (٢)

ويعتبر الفساد الإداري من أخطر أنواع الفساد ، ويتمثل هذا الفساد في التصرفات غير القانونية والتعقيدات البيروقراطية وأخطاء القطاع العام في تقديم أفضل الخدمات العامة إلى الشعب وبالأخص الخدمات الضرورية ويعكس الفساد القائمين بالإدارات عدم أهليتهم للمسؤولية ، لتغليب المصلحة الخاصة على المصلحة العامة.

والفساد الإداري آفة مجتمعية قديمة قدم الإنسان عانت منها المجتمعات منذ ظهورها ولحد لان ،فهي موجودة في كافة المجتمعات الفقيرة والغنية ، والقوية والضعيفة ، والمتحضرة والجاهلة ، وهي مرتبطة منذ القدم برغبة الإنسان في الحصول على مكاسب مادية فهو يلجأ إلى وسائل غير سوية للحصول عليها عن طريق رشوة أو عن طريق المحسوبية والواسطة عند ذوي الامتيازات .( ٣ )

والفساد الإداري تحول من ظاهرة محلية إلى ظاهرة عالمية تستوجب التعاون تعاون الحكومات والبرلمانات ،ووسائل الاعلام ،ورجال الاعمال ، والقطاع الخاص ( لمواجهة ومواجهة ووضع استراتيجيات لضمان مواجهة المشكلات الناجمة عن الفساد ولم تقتصر هذه الجهود على الدول المتقدمة ، وانما ايضا على الدول النامية التي تعاني مجتمعاتها من تفشي هذه الظاهرة — حتى اصبح موضوع الفساد من أولويات الحكومات في الدول .(٤)

ويقف وراء الفساد الإداري والمالي العديد من الأسباب منها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية وقد تكون تلك الأسباب داخلية او خارجية ، التي لها دور في تكوين تأثيرات كبيرة في النواحي الاقتصادية والتنموية للدول المتقدمة والنامية ، في ظل انتشار واسع للعولمة ، فأصبح الفساد الإداري والمالي العدو الاكبر للتقدم والى البرامج التنموية الامر الذي ادى الى نشر التخلف الذي نخر مفاصل الحياة وأنشطتها الحياتية ( الاقتصادية والاجتماعية ) وهذا يؤدي الى خسارة كبيرة في المال والجهد واعاقة التحولات الديمقراطية .(٥)

وظاهرة الفساد تتفاوت من حيث الحجم والدرجة ، وتختلف من مجتمع الى آخر فتزيد في بوجود الأنظمة السياسية الاستبدادية الدكتاتورية التي تشجع ظهور الفساد وتغلغلها أكثر ، بينما يقل حجم هذه الظاهرة في الأنظمة الديمقراطية التي تقوم على اساس

احترام حقوق الآخرين وعدم التجاوز على حرياتهم وتعتمد على الشفافية وسيادة القانون. (٦)م. خلود وليد صالح ود. عمر اسماعيل حسين ، دور الرقابة في الحد من الفساد الاداري ، بحث مقدم الى المؤتمر السنوي السابع لهيئة النزاهة ، ٢٠١٣، ص ١

والحديث عن موضوع الفساد حديث بالغ لاهمية لما له من أثر في حياة المجتمعات فهو جزء لايتجزء من عناصر الصراعات الاقتصادية بل أنه عنصر فعال في الاحاث التي تغير مجرى التاريخ في البلد لانه السلاح الذي يقدم في وجه الحكم كسبب للتغير. (٧)

والعراق في ظل وجود ظروف غير طبيعية وماتوالت على البلاد من كوارث الحروب والانقلابات واحتلال زادت ظاهرة

الفساد الاداري بشكل غير مسبوق (٨)

ولما ماتقدم اقتضت الضرورة للتعرف على موضوع الفساد الإداري من خلال مبحثين تناولنا في المبحث الأول (الفساد الإداري والمالي) وحيث تم تقسيمه إلى مطلبين في أولهما (تعريف الفساد الإداري والمالي ) وفي الثاني (أسباب الفساد الإداري والمالي ) وفي المبحث الثاني فقد تم بحث (مظاهر وإشكال الفساد الإداري) .

## المبحث الأول

### (الفساد الإداري والمالي )

إن الفساد الإداري يعتبر من أهم عوائق التقدم ، لان أساليبه تتطور طردبا" مع التقدم الحضاري للبلدان ، فهو وباء حقيقي ويشكل خطرا" عظيما على أي بلد يحلّ فيه ،

لذلك عمد المتخصصون الى بيان أنواعه واسبابه وآثاره ليتمكنوا من وضع الطرق الممكنة لعلاجـه (٩) وبناء"على ذلك سنوضح ماذكر في مطلبين في الاول نبين ماهية الفساد الاداري وفي الثاني اسبابه .

## المطلب الأول

### ( ماهية الفساد الإداري والمالي )

تتفق اتجاهات مختلفة في كون الفساد الإداري هو إساءة استعمال السلطة العامة أو الوظيفة العامة للكسب الخاص بشكل غير مشروع ، والفساد مصطلح يشير إلى حالات أنتهاك مبدأ النزاهة . ولنبين ماذكر بتعريف الفساد الاداري في اللغة في الفرع الأول ونبين مفهومه في الفرع الثاني .

### الفرع الأول / تعريف الفساد في اللغة :-

الفساد في معاجم اللغة هو في(فسد)ضد صلح والفساد البطلان ، وهو أصل يدل على خروج الشيء من الاعتدال فيقال فسد الشيء أي بطل واضمحل ، قال ابن منظور في لسان العرب :الفساد : نقيض الصلاح ، فسد يفسد ويفسد ، وفسد فسادا" وفسودا" ، المفسدة خلاف المصلحة ، والاستفساد خلاف الاستصلاح .(١٠)

أما الأصفهاني فقال عنه بأن الفساد خروج الشيء عن الاعتدال ، قليلا" كان او كثيرا"وقال الفيروز آبادي في القاموس المحيط :فسد كعصر ، والفساد : أخذ المال ظلما" ، وتفاسد القوم يعني تقاطعوا الأرحام (١١) .

مما سبق من قول علماء اللغة ظهر أن الفساد جاء في اللغة مقابلا"للصلاح ، وان المفسدة ضد المصلحة ، وأن الاستفساد ضد الاستصلاح ومعنى آخر فساد الجسم

بمرضه ، والالة بخرابها ، والثمرة بفقدان طعمها ، والفساد أمر مرفوض عند الوجدان السليم وافطرة الصحيحة فالإنسان بفطرته يكره الفساد ويميل الى الاصلاح ، فالنفس لاتميل الى الفساد ولاتسعى له كما هو ملاحظ في امور الحياة العادية .(١٢). كما يعرف معجم او كسفورد الانكليزي الفساد بأنه " انحراف أو تدمير النزاهة في أداء الوظائف العامة من خلال الرشوة والمحاباة " .

وبالرجوع إلى الآراء الحديثة فإن معجم ويسترن في اللغة عرف الفساد الإداري بأنه " اقناع شخص مسؤول عن طريق وسائل خاطئة كالرشوة مثلا يانتهاك الواجب الملقى على عاتقه " (١٣) . وورد تعريفه في موسوعة العلوم :- هو استخدام النفوذ العام لتحقيق مصلحة خاصة على اساس المصلحة العامة . ويرى البعض (١٤) والفساد موجود في أي تنظيم يكون للشخص فيه قوة أو احتكار سلعة أو صاحب قرار . وكذلك موجود في القطاعات الحكومية كافة

## الفرع الثاني

### مفهوم الفساد الإداري

لايوجد تعريف محدد للفساد الإداري، مما يعني وجود إشكالية حقيقية لدى الباحثين في وضع تعريف واضح له وذلك بسبب لاتوجد دراسة لهذه الظاهرة موحدة، وعدم وضع معايير محددة لتمييز الفاسد عن غيره ، تعدد الإشكال والمظاهر التي يتخذها الفاسد وتطوره واتخاذ صور جديدة ، وتعدد مجالاته التي يستشري فيها وتشابكها .(١٥)

وقد عانيت الكثير من الاتفاقيات مكافحة الفساد على المستوى الإقليمي أو على المستوى الدولي والباحثين بتحديد مفهوم الفساد الإداري فتعددت التعارف واختلافت كلا وحسب وجهة نظره والزاوية التي يتم التركيز عليها .



ومن أهم التعاريف :- فقد عرفه جوزيف ناي بأنه " سلوك مخالف للواجب الرسمي بسبب المصلحة مثل العائلة او القرابة او الصداقة ، والاستفادة المادية أو استغلال المركز ومخالفة التعليمات لغرض ممارسة النفوذ والتأثير الشخصي " (١٦) كما عرفه اتجاه فقهية ثاني بإته " السلوك المنحرف عن الواجبات الرسمية محاباة لاعتبارات خاصة كالأطماع المالية ، والمكاسب الاجتماعية وارتكاب مخالفات ضد القوانين لاعتبارات شخصية " (١٧) .

ويعرفه البعض بأنه تصرف وسلوك وظيفي سيء فاسد ، خلاف الإصلاح هدفه الانحراف والكسب الحرام والخروج على النظام لمصلحة شخصية (١٨) .

كما عرفه البنك الدولي :- هو " الاستغلال السيء للوظيفة العامة أو الرسمية من أجل تحقيق مصلحته الخاصة، وعرفت منظمة الشفافية الدولية الفساد بأنه " كل عمل يتضمن سوء استخدام المنصب العام لتحقيق مصلحة شخصية " (١٩)

وعرفه القانون الهندي :- بأنه كل موظف يقبل أو يحصل أو يوافق على أستلام أو يحاول الحصول من اي شخص لنفسه أو لشخص آخر ، أي نوع من المكافآت غير المشروعة كدافع للقيام بأداء خدمة نفعية ، أو بإجراء مضايقة لشخص ماثاء ممارسته لنشاطاته الرسمية (٢٠) .

وعرفه قانون النزاهة العراقية رقم (٣٠) لسنة ٢٠١١ في المادة (١) على أن الفساد هو :- " الفساد جريمة من الجرائم المخلة بواجبات الوظيفة وهي الرشوة والاختلاس وتجاوز الموظفين وأية جريمة من الجرائم المنصوص عليها في قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ المعدل " (٢١) .

وعرفه قانون التونسي رقم (٢٠) لسنة ٢٠١١ بأنه :- "سوء إستخدام السلطة أو النفوذ أو الوظيفة للحصول على منفعة شخصية ، ويشمل الفساد بشكل خاص جرائم الرشوة بجميع أشكالها في القطاعين العام والخاص والاستيلاء على الأموال العمومية أو سوء التصرف فيها أو تبديدها واستغلال النفوذ وتجاوز السلطة أو سوء استعمالها والإثراء غير المشروع وخيانة الأمانة وسوء إستخدام اموال الذوات المعنوية وغسيل الاموال"(٢٢)٠

ويرى الباحث تعريف الفساد الاداري هو :- استغلال الموظف منصبه لمنفعة الخاصة وتسخير القانون وتفسيره حسب مصلحته وما يحققه من ذلك خدمات أو علاقات عامة تصب في صالحه.

### المطلب الاول

#### أسباب الفساد الإداري والمالي

ويمكن حصر تلك الأسباب بواحد أو أكثر من الأسباب الآتية :-

١- أسباب السياسية

٢- أسباب إقتصادية

٣- أسباب إجتماعية

٤- الأسباب القانونية

ونعرض فيما يلي لهذه الأسباب كل في مطلب مستقل ١٠

-أسباب سياسية :-



يقصد بالأسباب السياسية غياب الحريات والديمقراطية ضمن مؤسسات المجتمع المدني وضعف الرقابة (٢٣).

والجوانب السياسية الملازمة لظاهرة الفساد ، ويرى البعض إن حدود التأثير غير الرسمية على القرارات الإدارية إضافة إلى ضعف العلاقة مابين الإدارة والمواطنين وانتشار الولاءات الجزئية ، كل هذه الحالات تؤدي إلى بروز الفساد الإداري بقوة (٢٤) . وإن غياب دولة المؤسسات السياسية والقانونية والدستورية يغيب الحافز الذاتي لمحاربة الفساد بسبب غياب سلطة القانون وشيوع ظاهرة التهديد بالقتل والاختطاف ولابعاد خارج البلد او السجن والتعذيب والتهميش .

ومع أن هناك فارق جوهري بين المجتمعات التي تنتهج أنظمتها السياسية مشاركة بين الدول أساليب الديمقراطية وتوسيع المشاركة بين الدول التي يكون فيها الحكم "دكتاتوريا" ، لكن العوامل المشتركة لانتشار الفساد في كلا النوعين من الأنظمة تتمثل في نوع الحكم الفاسد ( غير الممثل لعموم الأفراد في المجتمع من قبلهم ، وتتمثل مظاهر الفساد السياسي في : فقدان الديمقراطية ، وفقدان المشاركة ، وفساد الحكام وسيطرة نظام حكم واحد ممثل بالفاسدين على الاقتصاد ككل وتفتشي الوساطة والمحسوبية والرشاوى والاختلاسات وسرقة لاموال العامة . . (٢٥)

كما يمكن لظاهرة الفساد الإداري أن تنتشر بشكل كبير في ظل عدم استقلالية القضاء أو ضعفه أو عدم نزاهته وهو أمر مرتبط أيضا بمبدأ الفصل بين السلطات ، إذ يلحظ في معظم البلدان المتقدمة والديمقراطية استقلال القضاء عن باقي السلطات . وهناك عامل آخر يمكن أن يسهم في تفتشي ظاهرة الفساد الإداري ويتمثل بضعف الوعي السياسي والجهل التام بالنظم السياسية والإدارية التي تتم من خلال ممارسة السلطة وهو أمر يتعلق بعامل الخبرة والكفاءة والامانة لإدارة شؤون البلاد . (٢٦)

وفي بيان العلاقة بين السلطة والفساد والثروة يرى جانب فقهي أن الذين قالوا أن "التزواج بين السلطة والثروة يولد الفساد" لأن كثيرا من النظم أعتمدت على أساليب تخرج عن نطاق دورها وممارسة تأثيرا "قويا" على اصحاب الثروات ورجال الاعمال خصوصا" في حكومات الدول النامية للحصول على المنافع المتبادلة التي تمكن رجال السلطة بحماية رجال الأعمال بالمقابل يقدمون الاثرياء كل الدعم المالي لمن يحكمون (٢٦). من ناحية أخرى يرى البعض أن استغلال السلطة والهيمنة عليها من أهم الأسباب السياسية للفساد الإداري ،وان استغلال السلطة لا يقتصر على الدرجات العليا فقط بل يشمل الدرجات الإدارية العليا والدنيا على حد سواء (٢٧).

اختزال مفهوم النزاهة لدى الانظمة الدكتاتورية بالولاء للحزبوتقديم كل الخدمات للموالين لهم ، بدلا من القيم الاخلاقية وتقديم الخدمات للمواطنين ، يلجأ الافراد على الزعماء المحليين لتلبية متطلباتهم عوضا على الحكومة المنخورة بالفساد والفاستدين (٢٨).

## ٢-الأسباب الاقتصادية :-

يقصد بالأسباب الاقتصادية ( قلة فرص العمل ، وزيادة مستويات البطالة والفقر ، وضعف الاستثمار ).

ويندرج تحت الأسباب الاقتصادية أسباب كثيرة تسهم بشكل أو بآخر في انتشار ظاهرة الفساد الإداري ومنها :-

١-العمليات الاقتصادية في الدول المتعلقة بظاهرة الفساد الإداري تكون عبارة عن صفقات تجارية مشبوهة ، أو ناتجة عن عمليات سماسرة يحتل الفساد المالي فيها حيزا"واسعا"ومثال على ذلك صفقة السلاح الروسية والجيكية للعراق إذ ستؤثر هذه

الصفقات في عملية تنفيذ المشاريع ، وبالتالي تؤثر على الإنتاج بصورة أو بأخرى وتؤثر على الاقتصاد الوطني .(٢٩)

٢-تدني رواتب الموظفين في القطاع العام وارتفاع اسعار المعيشة هذا يؤدي أن يشكل بيئة ملائمة لقيام بعض العاملين بالبحث عن مصدر معاشي آخر حتى لو أضطر إلى الاحتيال أو النصب أو عن طريق أخذ الرشوة او الاختلاس لسد النقص المالي (٣٠) .

٣-مستوى الجهل والتخلف والبطالة عوامل اساسية في انتشار ظاهرة الفساد الإداري وكذلك بسبب قلة الوعي الحضاري تساعد على أنتشار الرشوة والاختلاسات وسرقة المال العام التي تتناسب طرديا مع ازدياد هذه الظاهرة .

٤- وهناك أسباب خارجية تساعد على أنتشار الفساد ، ومثال على ذلك ظهور الاقتصاد الحر الذي يؤدي إلى ذوبان الحدود بين بين الدول في مواجهة المنظمات والعصابات الدولية ، هذا يؤدي إلى أتساع نطاق ارتكاب جرائم الفساد لانعدام التعاون بين بين الدول والرقابة الدولية .(٣١)

٥- يظهر الفساد الاقتصادي بقوة نتيجة عدم توزيع الثروة في المجتمع بشكل عادل ، أضف إلى ذلك ماتحملة البيئة الاجتماعية الاقتصادية في المجتمع من عدم العدالة في توزيع الرواتب والاجور ، يؤدي الى ظهور الى فئتين ( فئة قليلة واسعة الثراء وفئة فقيرة أو محرومة تمثل غالبية المجتمع .(٣٢)

٦-الخصخصة :-وتعرف بأنها النزوع العالمي الى التحول عن القطاع العام الى القطاع الخاص كجزء من التصحيح الهيكلي (٣٣).وعرفت أيضا بأنها جزء من عمليات الإصلاحات الهيكلية للقطاع العام في البنيان الاقتصادي

أما في الشريعة الإسلامية فقد حددت الأسباب الاقتصادية للفساد الإداري ، كما حددها المولى -عزوجل- في القرآن ومنها بخس الميزان والطغيان في الكيل وأكل أموال الناس بالباطل وعدم أداء الأمانة والريا ، ويكفيها تأمل الآيات كقوله تعالى ( الذين يأكلون الربا لا يقومون إلا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس ذلك بأنهم قالوا إنما البيع مثل الربا وأحل الله البيع وحرم الربا ) صدق الله العظيم (٣٤) وقوله تعالى ( والسماء رفعها ووضع الميزان ، الاتطغوا في الميزان ، واقيموا الوزن بالقسط ولا تخسروا الميزان ) (٣٥) صدق الله العظيم .

### ٣- الأسباب الاجتماعية :-

هناك أسباب اجتماعية كثيرة لها أثر كبير في انتشار ظاهرة الفساد الإداري ، فالبرغم من تزايد العوامل الاجتماعية الضارة فهناك العديد من القيم والعادات والأعراف التي تساهم في نمو هذه الظاهرة ، وهذه القيم مرتبطة أيضا بالعلاقات القبلية السائدة في المجتمع . فالعامل الاجتماعي هو مجموعة من المؤثرات والظروف تحيط بالجاني تجعله يتخذ سلوكا مضادا للمجتمع ، فالتكوين الفلسفي للمجتمع الذي تسود فيه الفقر والجهل والأمية وانعدام الوازع الديني والخلقي والقومي وانتشار الفوارق الطبقية ، فلا بد أن ينتشر فيه السرقة والرشاوى بشكل كبير ويصبح شيئا معتادا وأمر لازما للقضاء الحاجات (٣٦).

وسنتطرق إلى أهم الأسباب التي أدت الى تفشي ظاهرة الفساد الإداري :-

- ١- تدني المستوى التعليمي :- لتفشي الجهل والفقر بين شريحة عريضة من أفراد المجتمع وجهلهم بالقانون والاجراءات الإدارية يجعل منهم فريسة للموظف الذي يحاول عرقلة الإجراءات الإدارية للحصول على الرشوة (٣٧) .

٢- ضعف الوعي الاجتماعي: من الأسباب المهمة في تفشي ظاهرة الفساد الإداري التقاليد الاجتماعية لها دورا كبير في تفشي الفساد او التقليل منه ، وتقبله او رفضه وذلك لقلّة وعي المواطنين بحقوقهم وواجباتهم فكثير من الدول النامية تضم أقليات عدة لها ثقافات عرقية ترى نفسها مظلومة بمجالات الإدارة العامة ، فتلجأ الى أساليب الفساد للحصول على الخدمات من الإدارة العامة. (٣٨)

٣-العوامل البيئية :-أن الذي يحدد شكل الفساد هو ماتحملة من ظروف معيشية، وبما تفرضه من تعاليم وقيم أخلاقية ، لأنها تحدد سلوك الانسان الذي يعيش فيها بطابعها ولا تقتصر العوامل البيئية على ذلك بل لها تأثير كبير في التطور الطبقي وظهور التفاوت الطبقي. (٣٩)

٤ - المحسوبية والوساطة :-الدولة واقع سياسي وقانوني ، والعشيرة جزء من الشعب والدولة حاضنة للشعب برمته لذلك تصبح المحسوبية والمنسوبية والوساطة عبارة عن تسخير امتيازات السلطة العامة والقانون لغير أهداف الدولة ، مما يؤدي إلى ظهور ممارسات الفساد الناتجة من هذه التقاليد الموالية للولاءات الطبقية والعرقية (٤٠)

٥- ضعف الواعز الديني :- يعتبر الواعز الديني بمثابة رقابة ذاتية على سلوك الافراد ويوجه نحو الخلق الحسن والسلوك القويم ، والشريعة الاسلامية اكدت على أداء الامانة والاخلاص وحرمت خيانة الامانة وكل الطرق المفضية لها.وكما حرمت الشريعة الاسلامية الهدية لذوي الولايات فقال الرسول الأعظم محمد صل الله عليه وسلم (تهادوا فإن الهدية تذهب وجر الصدر ) الهدية بين الاصدقاء والاقارب محمودة ، إما اذ قدمت للموظفين فهي لاجل مناصبهم ،وجعلت الرشوة ملعونة بكل صورها (دافعها وأخذها والساعي ).



وماتقدمت بلاد الغرب بذكاء عقول ابناءها ، ولابفساد أخلاقها ، وتحرر نسائها ، كمايقول اهل التحرر من دعاة الفساد والإفساد ولكنها تقدمت بأنظمة صارمة ضد الغش والرشاوى .

٤- الأسباب القانونية :-لايقتصر الفساد الإداري على الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها من اسباب اخرى بل هناك أسباب قانونية ، وقد تكون أوسع نطاقامن سابقيتها ، أن لم تكن أعمق أثر وأوسع ضررا من الاسباب الاخرى ، لانها ناجمة من سوء صياغة القوانين والتعليمات والضوابط. وسنحاول بيان ذلك وكالاتي:-

١- ضعف الاجهزة الرقابية :- وبهذا المعنى ( الرقابة ) تكون على نوعين (رقابة قانونية ورقابة المحاسبة ) فالقانونية تكون عن طريق القبض والصرف وفقا" لما محدد لها في الموازنة العامة والتعليمات والأنظمة الصادر على تطبيقها ، بالإضافة إلى الإشارة ألى اي نقص في القوانين لمعالجتها .

أما الرقابة التدقيقية فتكون عن طريق التأكد من تطابق الموجودات مع السجلات دون اضافة او نقصان وفي حال وجود خلل فيتم اتخاذ الاجراءات المناسبة حسب القوانين والتشريعات المبلغة بها .

وتوجد رقابة أخرى قد تكون إدارية وفنية الهدف من الاولى مراجعة القرارات وان تتم وفق الانظمة والتعليمات النافذة (٤١)والثانية الهدف منها الرقابة على تنفيذ المشاريع وضمن سلامة وجوده هذه المشاريع الرأسمالية



٢-ميزانية الحكومية وسوء استخدامها :- من الأمور التي يتوطد بها الفساد ويزيد من استفحالها وجود حسابات خارج الميزانية كميزانية الدفاع التي تعتبر من الاسرار القومية التي لاينبغي مناقشتها علنية ، ولايمكن الحديث عنها مع الاجهزة الرقابية والحسابية الامر الذي يسهل للمسؤولين للحصول على الرشاوى من موردي السلاح عن طريق شركات خاصة تكون وسيط بينهم (٤٢).

٣- فقدان هيبة القانون :- زيادة الفجوة بين المواطنين ومؤسسات الدولة تكون عند وجود المفسدين وبكثرة في الحكومة التي تمكنهم من تعطيل القوانين واصدار اخرى لصالحهم ، تفقد المواطن ثقته بهيبة القانون ، وبذلك يكون التجاوز على القانون هو الأصل واحترامه استثناء.(٤٣)

٤-الصياغة القانونية الأنظمة واللوائح :- في بعض الاحيان ونتيجة لصياغة وغموض القوانين ، يتيح الفرصة للموظف التهرب من تنفيذ الأنظمة والتعليمات أو تفسيره بطريقة خاصة تتعارض مع الصالح العام (٤٤).

٥-عدم اكتمال البناء المؤسسي للدولة سبب آخر لانتشار الفساد الإداري مثال الدولة العراقية فهي في حال انتقال من مرحلة الى أخرى تختلف كلياً عن سابقتها ، في هذه الحالة يترك الثغرة أمام ضعاف النفوس لكون الوضع مرتبكاً والدولة في مرحلة ضعف ، فيستغل الفاسدون الفرصة بتمرير المشاريع الفاسدة للحصول على الاموال الطائلة دون رقابة (٤٥).

ذكرنا في اعلاه ان غياب هيبة القوانين وعدم اكتمال البناء المؤسسي للدولة وضعف صياغة القوانين وضعف الأجهزة الرقابية والمساءلة القانونية وسوء استغلال الميزانية الحكومية من شأنها ان تساعد على انتشار الفساد الاداري بقوة وجعله محصن

بقوانين ضعيفة يتطلب تدخل المشرع للوضع قاعدة قانونية صارمة ضد الفساد والمفسدين .

ويرى الباحث غياب الكفاءات القادرة على التطوير والمختصة والنزاهة و في المؤسسات الحكومية سبب آخر من اسباب انتشار الفساد .

## المبحث الثاني

### مظاهر وإشكال الفساد الإداري

إن الفساد له آلياته وآثاره ومضاعفاته التي تؤثر في نسيج المجتمعات وسلوكيات الأفراد ، فالفساد قد ينتشر في البنى التحتية في الدولة والمجتمع ، وقد ينتشر في الجهاز الوظيفي ويقيد من حركة التقدم الاقتصادي ويبطئ من حركة تطور المجتمع ، ومن الآثار والنتائج السلبية لتفشي هذه الظاهرة المقيتة (الفساد الإداري ) فتهدر الأموال والثروات والطاقات . وعليه يمكن تقسيم هذا المبحث الى مطلبين وكلاتي :-

المطلب الأول :- مظاهر وإشكال الفساد الإداري

المطلب الثاني :- آثار الفساد الإداري

### المطلب الأول

### مظاهر وإشكال الفساد الإداري

ينتشر الفساد الإداري بشكل كبير في المجتمعات الرأسمالية التي تستحوذ فيها فئة من الأشخاص على معظم الخيرات والموارد المتوفرة والمتاحة في المجتمعات وتتمثل أبرزها إشكاله ومظاهره فيما يأتي:-

## ١- مظاهر الفساد الإداري:-

لارتباط الفساد الإداري والفساد الاقتصادي والمالي وتداخل الأدوات في بينهما فقد ذهب جانب فقهي إلى أن مظاهر الفساد الاقتصادي و الإداري تتمثل فيما يلي :-

### ١- الغش ويتخذ الغش عدة مظاهر أهمها :-

أ- الغش في البضائع ويكون الغش في هذا المجال عن طريق تبديل تواريخ الصلاحية ، وتعتبر الدول الإفريقية من أهم الدول التي يكون فيها مكان التخلص من الأطعمة الفاسدة المحفوظة (٤٦) .

ب- الغش في الصناعة ويكون بتقليد الماركات الأصلية وتغيير أماكن الصنع ، وتعتبر دولة نيجيريا من أشهر الدول التي يتم فيها تقليد الماركات العالمية .

٢- الاختلاس :- وهو (انتزاع الحيازة المادية من صاحبه او حائزه القانوني ا والى يد الجاني او الغير دون وجه حق ) ويأخذ الاختلاس اشكالا"متعددة في مقدمتها :-

أ- الاعتداء على المال العام :- ويكون عن طريق الاستيلاء على الممتلكات العامة من قبل المتنفذين في الدولة عن طريق تزوير في الاوراق الرسمية او عن طريق استئجارها لفترة زمني وبمبلغ زهيد (٤٧) .

ب- تهريب الاموال :- ويكون عن طريق تهريب السياسيون في الدولة الاموال التي حصلوا عليها بطرق غير قانونية إلى مصارف وبنوك بالدول الاجنبية باستثمارها أو بشراء أسهم في شركات بتلك الدول.

ج- التهرب الضريبي :- يقوم بهذا العمل رجال الأعمال من القطاع الخاص بدفع الرشاوى للمسؤولين الحكوميين ، لغرض حصولهم على إعفائهم من دفع الرسوم أو

إعفاء ضريبي لفترة طويلة . ويقوم هؤلاء المسؤولون بتزوير الأوراق الخاصة برجال الأعمال وتغيير مواصفاتها لتخفيض حجم الرسوم الجمركية ودفعهم رشاًوى مقابل ذلك . وهذا احتيال وتزوير ونهب المال العام (٤٨).

٣-الاحتكار:- وهي ظاهرة تكون نشطة في غياب الرقابة الفعالة ، وتؤدي الى ظهور مجموعة من التجار يتحكمون في السوق لديهم إمكانيات جيدة لشراء وتخزين هذه المحاصيل ، ومن ثم طرحها إلى السوق بأسعار التي يردونها وتوجد طريقة ثانية لاحتكار هو احتكار الاستيراد وذلك بتخصيص تاجر واحد في استيراد حاجات الدولة (٤٩) .

٤- الرشوة :- هي سلوك منحرف يستهدف تحقيق منافع ذاتية بطريقة غير شرعية وبدون وجه حق ، وهي ظاهرة منتشرة بنسب متفاوتة، فهي لا تقتصر على الدول النامية بل نراها سارية أيضا في المجتمعات المتقدمة وإن كانت بنسب أقل (٥٠).

ومن اهم عوامل تفشي ظاهرة الرشوة هي :-

أ-عوامل اقتصادية :- وتعتبر من أهم العوامل لتفشي هذه الظاهرة وذلك بسبب اختلال موزاين توزيع الثروات بين افراد المجتمع وعدم تحقيق العدالة في توزيع الرواتب ، وقد تكون بسبب التخطيط الفاشل للسياسة المالية أو زيادة الانفاق العام بمستوى أعلى من المستويات الطبيعية . (٥١)

ب-عوامل اجتماعية :-بسبب الظروف الاقتصادية الصعبة وتنامي أنحلال البناء القيمي وضعف الضوابط والتعليمات وتطبيقها في مؤسسات الدولة ، يؤدي إلى تغليب المصلحة الفردية على المصلحة العامة والحصول على مكاسب غير مشروعة لتحقيق غايات شخصية عن طريق استخدام الرشوة .

٥- التعامل بالربا :- هو الزيادة على اصل المال ، وكلمة الربا مشتقة من كلمة ( ربا - يربو ) بمعنى الازدياد والنماء كما في قوله تعالى ( وترى الارض هامة فاذا انزلنا عليها الماء اهتزت وربت وانبتت من كل زوج بهيج)، ويوجد الكثير من الاختلافات ما بين البيع والربا ، فإن البيع هو قيام مبادلة سلعة معينة بثمن معين أما الربا فهو القيام بالزيادة على الثمن عند حلول ميعاد السداد والتعذر في السداد ، من خلال البيع تتحقق المصلحة لكلا الطرفين ، بينما الربا فهو استغلال من الشخص المقتر لحاجة الفقير للمال ، (٥٢)

نرى من مظاهر الفساد الإداري التي ظهرت على القاع في الفترة الأخيرة من عدم احترام اوقات الدوام الرسمي والتغيب باستمرار والتكاسل عن اداء لاعمال الموكلة للموظف، وعدم تحمل المسؤولية وعدم احترام المسؤولين وافشاء اسرار الوظيفة ، واختيار القيادات غير الكفوءة وغير النزيفة الامر الذي ادى الى تكوين مناخ جيد للفساد الإداري . (٥٣)

وفي خضم كل هذه الاوضاع وما ال اليه الجهاز الاداري من اوضاع يضطر المواطنون الى تقديم الرشاوى مرغما في سبيل تسهيل امر معاملته

٢- أشكال الفساد الإداري:-

بما إن الفساد هو" كل عمل يتضمن سوء استخدام للسلطة العامة لتحقيق مكاسب شخصية فهو بهذا المعنى خروج عن النظام والقانون وأستغلال غيابهما وتجاوز السياسة والأهداف المعلنة والمعتمدة من قبل السلطات السياسية وغيرها وذلك بهدف تحقيق منفعة شخصية سواء كانت سياسية أو اجتماعية أو لمجموعة من الافراد . (٥٤)

وقد ادى تزايد حالات الفساد الاداري ادى الى زيادة وتنوع مظاهره واشكاله ومن اشكاله تتمثل في :-

١- الفساد الكبير :- ينتشر هذا الفساد بين كبار المسؤولين والموظفين لتحقيق مصالح مادية كبيرة وهو اهم واطغر فساد لكونه يكلف الدولة مبالغ ضخمة .(٥٥)

٢- الفساد الصغير :- ينتشر هذا النوع بين صغار الموظفين عن طريق استلام الرشاوى ويمارسه فرد واحد دون التنسيق مع الآخرين وينقسم من حيث الانتشار الى نوعين :-

١- الفساد المحلي :- وهو الذي يكون منتشر داخل البلد الواحد ومتغلغل في كافة منشأته الاقتصادية وضمن المناصب الصغيرة الذين لارتباط لهم خارج البلد ( شركات أو كيانات كبرى ) (٥٦)

٢- الفساد الدولي :- هذا النوع من الفساد يعبر الحدود ويأخذ مدى واسع وحتى يصل إلى القارات ضمن ما يطلق عليها (العولمة) يفتح الحدود تحت مظلة النظام الاقتصادي الحر ، ويعتبر هذا الفساد الأخطر نوعاً " لارتباط المؤسسات الاقتصادية لدولة داخل وخارج البلد بكيان سياسي لتمرير منافع اقتصادية نفعية (٥٧) -

إشكال الفساد وفقاً للممارسة :-

١- سوء استخدام القانون :- الهدف من سوء استخدام القانون هو تحقيق مكاسب شخصية للموظف بعيداً عن المصلحة العامة .



## ٢- الممارسة غير الآمنة للصلاحيات :-

ممارسة الموظف للصلاحيات الممنوحة له في الجهاز الإداري وحسب سياسته في الفساد يمنح التسهيلات لبعض المواطنين وحرمان البعض منها دون سند أو نص الهدف منها مصلحة شخصية .

## ٣- استخدام الروتين :-

من أجل الحصول على خدمة ما أو انجاز بأقل جهد ، يدفع المواطنون إلى استخدام الأساليب غير المشروعة بسبب تعقيد الإجراءات الإدارية و سوء استخدام الروتين .

وقد يكون إشكالا" أخرى للفساد الإداري وفقا للرأي العام :-

١- الفساد الأبيض:- يكون هناك اتفاق مسبق بين المواطنين والموظفين العاملين في الدائرة الحكومية على تصرف معين واستحسان العمل .

٢- الفساد الأسود:- وجود اتفاق مسبق بين الموظفين في الدائرة الحكومية و المواطنين على إذانة عمل أو تصرف سيء معين (٥٨)

٣- الفساد الرمادي:- وسمي بذلك لكونه يختلف عن النوعين السابقين والى غياب الاتفاق من عدمه حول عمل معين من قبل المواطنين والموظفين (٥٩) .

## المطلب الثاني

### آثار الفساد الإداري والمالي

الفساد الإداري آفة تقود إلى تخريب وإفساد المجتمع ليس على المستوى الاقتصادي فحسب. بل في مجالات السياسية والاجتماعية والثقافية، ويعتبر الفساد المعرقل

الرئيسي لعملية التنمية وبرامجها ، وهو المسئول الأول عن تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وأنه يؤثر بشكل مباشر على العدالة التوزيعية والفعالية الاقتصادية ، وذلك لكونه مرتبط بتوزيع الحصة الأكبر للجماعات الأكثر قوة وسلطة الذين يحتكرون السلطة والنفوذ ، بالإضافة عما يسببه الفاسدون في الاقتصاد الوطني (٦٠) .

وآثار الفساد متعددة ومتنوعة منها الاقتصادية والاجتماعية وغيرها فسوف اتناول في هذه الدراسة اكثرها تعلقا" بالموضوع وكالاتي :-

١-الإضرار الاقتصادية :- من أهم المعايير الاساسية لرقى وتقدم المجتمع في أساليب تعامله في مجالات العمل ونشاطاته ( الادارية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية ) ، في عملية انتقال الاقتصاد في الدولة من الموجه الى الحر ينجم عن ذلك عملية أختلال قوية فيضهر الفساد الإداري والمالي الذي يصعب السيطرة عليه بشكل كبير ويؤدي الى أنحراف أعداد كبيرة من القائمين في الخدمة العامة ( الموظفين ) (٦١) .

ويعتبر الفساد من أهم العوامل التي تحدث أزمات الاقتصادية في البلد من خلال السياسات الاحتكارية التي تمارسها السلطة من خلال نفوذ موظفيها على الاموال العامة (٦٢) . ويترتب على الآثار الاقتصادية للفساد فيمايلي :-

١-يضعف الفساد الإداري النمو الاقتصادي ويؤدي الى التقليل من كفاءة الإقتصاد ، إذ يخفض حوافز الاستثمار والنمو ويخفض حوافز الاستثمار فالرشوة التي تدفع للموظف والمسؤول سوف يتحملها الاقتصاد المحلي ويفسح المجال لمنفذي المشروع التلاعب بالمواصفات فينعكس سلبا" على جودة الخدمات المقدمة (٦٣) .

٣- إضعاف مستوى الجودة في البنية التحتية مما يؤدي إلى تدني كفاءة الاستثمار العام بسبب الرشاوى التي تحد من الموارد المخصصة للاستثمار وتسيء توجيهها وتزيد من التكلفة الحقيقية (٦٤).

٢- الإضرار الاجتماعية:- أما فيما يتعلق بالأضرار الاجتماعية للفساد فأنها تؤخذ على القضاء وعلى هيبة وسيادة القانون وهذا يؤدي انهيار البيئة الاجتماعية للأفراد وانحراف أساليب التعامل بشكل يهدد النسيج الأخلاقي للمجتمع والتفاوت الكبير في توزيع الدخل الناجم عن تفاوت طبقي كبير ( كما في الوقت الحاضر حيث التفاوت في الرواتب لموظفي الدولة ) والفساد يؤدي الى اختلال التركيبة الاجتماعية وحالة عدم الاستقرار السياسية إلى جانب تعرض شرعية النظام الديمقراطي والسياسي للتآكل المستمر و تركيز الثروة في ايدي حفنة قليلة لتستغلها في غير مصالح المجتمع والدولة (٦٥).

ويؤدي الفساد الإداري والمالي أيضا " إلى زعزعت القيم الأخلاقية وانتشار اللامبالاة والسلبية بين أفراد المجتمع ، وانتشار الجريمة كرد فعل لإنهيار القيم وعدم تكافؤ الفرص ، وانتشار الحقد وانتشار الفقر والظلم الذي يؤدي ايضا" إلى الاحتقان الاجتماعي وزيادة المجموعات المهمشة والمتضررة في المجتمع (٦٦)

٣- الإضرار السياسية : -فضلا"عن النتائج المترتبة للفساد من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية في المجتمع ، فإن له نتائج سياسية في غاية الخطورة ،فالفساد يؤدي ،خلق أجواء تسودها عدم العدالة وانتشار الظلم والتخلف ، والأمر الذي يؤدي إلى ضعف الشرعية السياسية للدولة ،.إن خطورة الفساد السياسي ، أنه نتاج حكومة ضعيفة ، فالعلاقة تبادلية وخطورته يؤدي إضعاف الحكومة في الداخل والخارج (٦٧).

ويرى الباحث أن القضاء على الفساد الإداري لأ يتم بين ليلة وضحاها ولن يتم بفترة قصيرة ولا يقع على عاتق جهة واحدة يتم عن طريق مساهمة جميع المؤسسات الحكومية كل جهة وبطريقتها مجلس النواب عن طريق إصدار التشريعات القانونية الشديدة بحق الفاسدين والحكومة التنفيذية بمراقبة موظفيها عن طريق وحدات الرقابة المتواجدة في كل وزارة وفي كل دائرة حكومية وان يكون اختيار موظفيها الذين يمتازوا بالكفاءة والامانه والإخلاص ومجلس القضاء الأعلى بإحالة المتورطين بقضايا الفساد الى المحاكم المختصة دون محسوبية أو واسطة وبكل شفافية حتى لا يكون على القضاء اية شبه او تورط في هذه القضايا .

الخاتمة:-

رأينا مما تقدم إن الفساد الإداري هو آفة لها آثار سلبية مدمرة تؤدي إلى تدهور أوضاع المجتمع من النواحي الإدارية والاقتصادية والسياسية بالتساوي مع آفة الإرهاب وأنه بات ممارسته ترهق الحياة اليومية للمواطن وتفرض عليه أعباء مادية ومعنوية إضافة إلى أنها تعمق الفجوة بين المواطن وبين الدولة مما استلزم إستراتيجية في استنهاض الوعي والفعل لمواجهة كل أشكال الفساد من خلال جهد تتعاضد به كافة مؤسسات المجتمع وتنبهت دول العالم لظاهرة الفساد وخطورتها وهذا مادفع بها الى إيجاد طرق للوقاية منها وأخرى لمعالجتها ، وقد صبت اهتمامها وتركيزها على برامج التنقيف وبناء الإنسان والتدريب والتطوير وتنمية التحسس لدى أفراد المجتمع ضد ممارسات الفساد الإداري وإصدار الأحكام الخاصة بها ودعم كل المؤسسات التي تعنى بمكافحة الفساد ، حتى لا يضطر اصحاب الاموال الطائلة والتجار الى الهجرة من البلاد واستثمار اموالهم في دول أخرى .

## التوصيات :

خلال ماتقدم ارتأينا ندرج جملة من التوصيات والتي تكون الغاية منها مكافحة هذه الظاهرة وكالاتي :-

١- للقضاء الفساد الاداري لابد من تشريع قوانين يتلاءم مع حجم هذه الظاهرة التي بلغت مستويات لايمكن السيطرة عليها لانتشارها بشكل كبير وواسع على صعيد دول متطورة .

٢- العمل على تفعيل دور الرقابة الإدارية والمالية ، وإعطائها الصلاحيات الواسعة لغرض ممارسة عملها بشكل جاد بعيدا " عن المحسوبية .

٣- تقوية اجهزة مكافحة الفساد الإداري مع الجهات الاعلامية ، لنشر هذه الحالات والقضاء عليها بنقل صورة واضحة للقضاء على المفسدين .

٤- رفع المستوى المعاشي للمواطن للنهوض بالمستوى الاقتصادي والاجتماعية والثقافية للفرد العادي والموظف على حد سواء .

٥- إصدار القوانين الصارمة من قبل مجلس النواب لمنع هدر اموال الدولة والفساد الإداري والمسائلة الجدية الاصحاب الدرجات الخاصة .

٦- وضع مناهج تربوية قيمة تحث على ثقافة النزاهة وتقدير الامانة والاخلاق وزرع المبادئ والقيم وحب الوطن في نفوس التلاميذ عن طريق إستراتيجية طويلة الأمد لخلق جيل يحارب الفساد .

٧- تعديل قانون الحصانة الممنوح للوزراء وأعضاء مجلس النواب والدرجات الخاصة لتمكين الجهات القضائية من إحالتهم للتحقيق في قضايا الفساد المرفوعة ضدهم .

٨- منح ديوان الرقابة المالية الصلاحيات والإمكانات المطلوبة لأداء عمله في معالجة الفساد وعمليات الهدر والتلاعب المالي وتوفير حمايتهم .  
المصادر :-

اولاً:- المعاجم والكتب

(٢)د. عصام عبد الفتاح مطر :- الفساد الإداري ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، ٢٠١١، ص٧

(٣) - (٤)د. عصام عبد الفتاح مطر مصدر سابق ، ص٨

(٧) ينظر : د محمود محمد معابرة : الفساد الاداري وعلاجه ، ط١، دار الثقافة والنشر ، عمان ، ٢٠١١، ص١٥.

(٨)أ. جمعة قادر صالح , الفساد لاداري واثره على الوظيفة العامة ، منشورات زين الحقوقية ، بيروت - لبنان ، ط١، ٢٠١٦

(١٠)(ابن منظور :لسان العرب ، ج٣، ص٣٣٥-٣٥١١)

(١٢) د. عصام عبد الفتاح مطر ، المرجع السابق ، ص١٦

(١٦) راجع. صلاح الدين فهمي محمود ، الفساد الاداري كمعوق لعمليات التنمية الاجتماعية واقتصادية ، المركز العربي للدراسات الامنية سابقا" وحاليا" أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية الرياض ١٤١٤ ١٩٩٤ ص٤٠، ٣٩



- (١٧) (أنظر دعاصم الاعرجي ،) دراسات معاصرة في التطوير الإداري ، منظور تطبيقي ، عمان ، دار النشر والتوزيع ١٩٩٥ ، ص ٣٠١ .
- (١٨) (أنظر د. أحمد رشيد ، الفساد الاداري ، الوجه القبيح للبيروقراطية المصرية ، القاهرة ، مطبوعات دار الشعب ، ص ٥)
- (١٩) (السيد محمد حسن الجوهري ، الفساد الإداري وأثره على التنمية الاقتصادية ، الطبعة الاولى ، ص ٢٤ .
- (٢٠) (وثائق الدورة السادسة لمجلس الوزراء الداخلية العرب ، مكافحة الفساد الاداري ، تونس ، ١٩٨٧ ، ص ٤)
- (٢٢) (محمد علي سويلم ، السياسية الجنائية في مكافحة الفساد، دار المصرية للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ط ٢ ، ص ٢١ .
- د. عصام عبد الفتاح مطر :مصدر سابق ، ص ٣٠٠ .
- (٢٣) د. عصام عبد الفتاح مطر :مصدر سابق ، ص ٣٠٠ .
- (٢٦) د عصام عبد الفتاح مطر ، مصدر سابق ص ٣٠٢-٣٠٣
- (٢٨) د. وليد إبراهيم الدسوقي : مكافحة الفساد في ضوء القانون والاتفاقيات الإقليمية والدولية ، ط ١ الشركة العربية المتحدة للتسويق ، القاهرة ، ٢٠١٢ ، ص ٣١ .
- (٢٩) ياسر خالد بركات الوائلي ، الفساد الإداري - مفهومه ومظاهره وأسبابه ، مصدر سابق ص ٤

(٣٠) دأحمد ابو دية ، الفساد أسبابه وطرق مكافحته ، ط١، منشورات الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة ، القدس ، ٢٠٠٤ ص ٤

(٣١)إنجي حسين علي : دراسة مقارنة بين اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والتسريع المصري وخاصة في مجال الفساد الاداري ، ٢٠١٠ ، ص ٧

(٣٦). (راجع د. بلال أمين زين الدين ، ظاهرة الفساد الإداري في الدول العربية والتسريع المقارن ، دار الفكر الجامعي ، ٢٠٠٩، ص ١٢٠ وما بعدها

(٣٨) (د. مخلد توفيق مشاوش ، مصدر ستبق ، ص ٥٠

(.ينظر محمود محمد معايرة : الفساد الإداري وعلاجه ، ط١، دار الثقافة والنشر ، عمان ، ٢٠١١، ص ٧٨، ٧٩

(٤١) د، عصام عبد الفتاح مطر ، الفساد الإداري ، ماهيته ، أسبابه ، مظاهره ، مرجع ص ٣٤١

(٤٣)، د.عصام عبد الفتاح مطر ، الفساد الإداري ، ماهيته ، أسبابه ، مظاهره ، مرجع ص ٣٤١

(٤٤)أنظر د. عمار طارق عبد العزيز ، الفساد وطرق معالجته ، المرجع السابق ، ص ٧ .

(٤٨) أنظر د، عبد الرحمن الضحيان ، افضلاح الإداري ، ط٢، جدة ، مطابع مؤسسة المدينة للصحافة ، ١٤١٤، ص ٥١-٥٣

(٤٩) د. عصام عبد الفتاح مطر ، الفساد الإداري ، ماهيته ، أسبابه ، مظاهره ، مرجع ص ٣٥٥

(٥٥) راجع ، أنادية يوسف بن يوسف ، الفساد الإداري والمالي ، ص ٨٨.

(٥٦) د. عصام عبد الفتاح مطر ، مرجع سابق)

(٦٢) د. عمار طارق عبد العزيز ، الفساد وطرق معالجته ، ص ٩ )

(٦٣) د. عمار طارق عبد العزيز ، الفساد لاداري وطرق معالجته المرجع السابق ص ٨)

(٦٤) د. جواد كاظم محمد الموسوي ، الإضرار الاجتماعية ولاقتصادية الناجمة عن الفساد الإداري والمالي، مرجع سابق

ثانيا : - المقالات والبحوث :-

(٤) د. زياد عربية بن علي ، الفساد - إشكاله - أسبابه ودوافعه - آثاره ، مجلة دراسات إستراتيجية ، جامعة دمشق ، العدد ١٦ ، ٢٠٠٥ ص ١.

(٩) د. عمر اسماعيل حسين والاستاذة. خلود وليد صالح ، دور الرقابة في الحد من الفساد الإداري ، بحث مقدم في المؤتمر العلمي السنوي السابع لهيئة النزاهة ، ٢٠١٣، ص ١.

(١٣) أ، خالد بن شديد الهماش ، جريدة الرياض ، العدد (١٤٤٣) بتاريخ ٢٠٠٨.

(١٥) راجع ميخائيل جونستون ، ترجمة محمد البهنسي ، البحث عن عن تعريفات ، حيوية السياسية وقضية الفساد ، المجلة الدولية للعلوم لاجتماعية ، اليونسكو ، العدد ١٤٩ ، ص ٥٩٢١.

(٢٥) ياسر خالد بركات الوائلي ، الفساد الإداري - مفهومه ومظاهره وأسبابه ، مجلة النبأ العدد ٨٠، ٢٠٠٦.

(٣٩) محمود أحمد ابراهيم ، الفساد الإداري ، بحث ترقية ، جامعة قناة السويس ، ٢٠٠٩، ص.

(٤٧) أنظر د. زياد عريبة بن علي ، الفساد ، اشكاله - أسبابه ودوافعه - آثاره ، مجلة استراتيجية ، مرجع سابق، ص ٤.

(٤٦) أنظر د. إيف ميني " الفساد في نهاية القرن ، قيم التغير والأزمة والتحول "المجلة الدولية للعلوم لاجتماعية، العدد ١٤٩، ١٩٩٦، ص ٧-٢٦

(٥٠) أنظر د. أحمد هاشم الصقال ، سلوك العاملين في الوظيفة العامة تجاه الرشوة، دراسة استطلاعية ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد ٤٩ ، ٢٠١٦، ص ١٩٩

(٥١) راجع د. أحمد هاشم الصقال ، سلوك العاملين في الوظيفة العامة تجاه الرشوة، دراسة استطلاعية ، ص ٢٠٢.

(٥٣) أنظر د. احمد ابو سن ، استخدام اساليب الترغيب والترهيب لمكافحة الفساد الاداري ، المجلة العربية للدراسات الامنية والتدريب ، العدد ٢١، ١٩٩٦، الرياض ص ٩١-١٠٧.

(٥٤)م عفراء عباس حمادة : الفساد المالي والاداري ومدى تأثيره على النشاط الاقتصادي، بحث علمي مقدم الى جامعة القادسية ، ٢٠١٨)

(٥٧). أنظر د. سعاد عبد الفتاح محمد ، الفساد الإداري والمالي ، ، مجلة اخبار المحاسبة ، العدد السادس ، السنة الثانية ، ٢٠٠٢ ص٧).

(٥٨) عامر الكبيسي ، الفساد لاداري : رؤية منهجية للتشخيص والتحليل والمعالجة ، المجلة العربية ، العددالاول يونيو ٢٠٠٠ ، القاهرة ، ص٥٨-١٢٢

(٦١)أنظر د. جواد كاظم محمد الموسوي ، الاضرار الاجتماعية ولاقتصادية الناجمة عن الفساد الاداري والمالي ، مقال منشور بجريدة لاتحاد العراقية ، بعددها الصادر بتاريخ ٢٠٠٩.

(٦٥) راجع أ حسين علي الحمداني ، الفساد الإداري ، أسباب ونتائج ، مجلة الحوار المتمدن ، العدد ٢٥٨٢ ، ٢٠٠٩ )

(٦٦)أنظر شمخي جبر الفساد الإداري ، اسباب ونتائج ، مجلة الحوار المتمدن ، العدد ٢٥٨٢ ، ٢٠٠٩

(٥٩) انظر أ ساهر عبد الكاظم مهدي المرجع السابق ، ص٣-٤

(٦٠)د. هشام مصطفى محمد ، الفساد لاقتصادي وأثره على التنمية في الدول النامية وآليات مكافحته من منظور الاقتصاد الإسلامي والوضعي ،كلية الشريعة والقانون طنطا ،جامعة الازهر ، ٢٠١٤ ، ص٥٥٢).

(٦٧).أنظر منير الحمش ، الاقتصاد السياسي ، المرجع السابق ص٢٦

ثالثا :-الرسائل والأطروحات :-

(١) أ . إيثار عبود كاظم ، الفساد الإداري والمالي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية في بلدان مختارة ، رسالة ماجستير ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء ، ٢٠٠٩، ص ١

(٥) . إيثار عبود كاظم ، الفساد الإداري والمالي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية في بلدان مختارة ، مرجع سابق

(٦) رمزي بن الصديق ، دور الحماية الجنائية لنزاهة الوظيفة العمومية في ظل قانون الوقاية من الفساد ومكافحته ،رسالة ماجستير ، ٢٠٢١ / ٢٠١٣ ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة قاصدي مرباح - ورقلة - الجزائر ص ١

(٧)رمزي بن الصديق ، نفس المصدر السابق.

(٣٧)أنظر أ علي حمادة ، الرشوة ، أسبابها وطرق مكافحتها ، رسالة ماجستير ، كلية القانون ، جامعة حلب ، سوريا ، شبكة المعلومات

(٢٧) د. خالد بن عبد الرحمن بن حسن ، الفساد الإداري - أنماطه وأسبابه ، رسالة دكتوراه ، كلية الدراسات العليا ، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية ، ٢٠٠٧ ص ٤٤.

(٣٣)صباح عبد الكاظم شبيب، دور السلطات العامة في مكافحة ظاهرة الفساد الإداري في العراق ، رسالة دكتوراه ،جامعة بغداد ، ٢٠٠٨ ، ص ١٦٦

رابعا" :- مواقع الانترنت :-



(٢٨) القاضي رحيم حسن العكيلي : الفساد ، تعريفه وأسبابه وآثاره ، وسبل مكافحته

www.nazahacom . تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٠

١١(د. البشير علي حمد الترابي ، مفهوم الفساد وأنواعه في ضوء نصوص القرآن الكريم والسنة المطهرة ، شبكة المعلومات )

(١٤) (أنظر أ سعاد عبد الفتاح محمد ، الفساد الاداري والمالي ، شبكة المعلومات ) .

(٣٢) (إسار فخري عبد اللطيف ، أثر الأخلاقيات الوظيفية في تقليل فرص الفساد الإداري في الوظائف الحكومية ، مصدر سابق ، ص ٨

(٢٤) أ ساهر عبد الكاظم مهدي ، الفساد الإداري أسبابه وآثاره وأهم أساليب المعالجة ، شبكة المعلومات ، ص ٧ .

((٤٢)). (راجع د. عمار فوزي المياحي ، الفساد الاداري وسبل علاجه ، وفقا لتقديرات البنية العراقية ، شبكة المعلومات

((٤٥)). (أنظر :ابراهيم العناني : مفهوم الفساد لاداري والموظف العام ٢٠١١ ، ص ١٠ .www.usf.net الموقع .

(٥٢). (الشيخ عبد الهادي الفضلي ، الربا دراسة فقهية قانونية تاريخية ، مركز الاشعاع الاسلامي ، شبكة المعلومات ، تاريخ الاطلاع ٢٠٢٠ / ٩ / ٢)

خامسا:- التشريعات

-الدستور العراقي

قانون النزاهة العراقي ٣٠ لسنة ٢٠١١

قانون العقوبات العراقي ١١ السنة ١٩٦٩

قانون التونسي رقم (٢٠) لسنة ٢٠١١

سادسا:- القرآن الكريم :-

(٨) سورة البقرة الاية (١١، ١٢).

(٣٤) سورة البقرة ، الاية (٢٧٥)

(٣٥) سورة الرحمن

